

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

مسألة الاشتراكية من جديد في فكر أكسل هونيت

سارة دبوسي*

جامعة قفصة (تونس)

sara.daboussi@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/01

تاريخ القبول: 2023/05/01

تاريخ ارسال المقال: 2023/03/19

* المؤلف المرسل

الملخص:

سنعمل ضمن هذا البحث على تقديم رؤية نقدية استقرائية لتصوير أكسل هونيت لمسألة الرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي وما ترتب عنه من تشوهات اقتصادية واجتماعية جعلت من المجتمعات المعاصرة تعيش ضربا من الانحلال والتشوه القيمي، لذلك راهن هونيت على ضرورة إعادة الاعتبار لفكرة الاشتراكية باعتبارها نظام اقتصادي ينزع نحو نشر المساواة بين أفراد المجتمع الواحد من خلال إجراءاته لقراءة تاريخية للثورة الفرنسية وما حملته من شعارات منادية بالأخوة والمساواة والتضامن هذا فضلا على عودته لأهم المفكرين الاشتراكيين شأن ماركس الشاب الذي قدم تصورا حول أهمية هذا النظام في زرع المساواة بين أفراد المجتمع الواحد.

الكلمات المفتاحية: الرأسمالية- الاشتراكية- الأخوة- المساواة- التضامن- أكسل هونيت- المجتمعات الغربية- الثورة الفرنسية.

Résumé :

Au sein de cette recherche, nous travaillerons à présenter une vision inductive critique de la perception par Axel Honneth de la question du capitalisme en tant que système économique mondial et des distorsions économiques et sociales conséquentes qui ont fait vivre les sociétés contemporaines dans une forme de déchéance et de distorsion des valeurs. Dès lors, Honneth a misé sur la nécessité de reconsidérer l'idée du socialisme comme système économique qui Verse la diffusion de l'égalité entre les membres d'une même société en procédant à une lecture historique de la Révolution française et de ses slogans appelant à la fraternité, à l'égalité et à la solidarité , en plus de son retour aux penseurs socialistes les plus importants, comme le jeune Marx, qui a présenté une vision de l'importance de ce système pour cultiver l'égalité entre les membres d'une même société.

Mots clés : capitalisme, socialisme, fraternité, égalité, solidarité, Axel Honneth, sociétés occidentales, Révolution française.

مقدمة:

دأب فلاسفة مدرسة فرانكفورت على جعل فلسفتهم تنبع من صميم المجتمع المنتمون إليه، فهي التي تتحمل همومه وتنخرط في قضاياها الحارقة لتكون بذلك الأفق الحاضن لجل توتراته وإحراجاته، ولا أدل على ذلك من كتابات روادها من أبناء الجيل الأول الذين واجهوا أسباب أزمة المجتمع الغربي والحلول التي نادوا بها لأجله. ولعل التواصل التسلسلي

للحلول بين أجيالها الأربعة هو ما يبرره الانتقال من نموذج الانتاج الذي قال به الجيل الأول إلى نموذج التواصل الذي أقره الجيل الثاني إلى نموذج الصراع من أجل الاعتراف الذي أقره الجيل الثالث وإلى نموذج التبرير الذي هو قيد التأسيس من قبل الجيل الرابع للمدرسة.

ويعد ممثل الجيل الثالث الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني أكسل هونيت (بمدينة إيسن 1949) أحد أهم فلاسفتها المعاصرين الذي تناول ضمن مشروعه الفكري المفتوح جملة من الإحراجات الاجتماعية والأخلاقية الراهنة التي تضرب المجتمعات الإنسانية الحديثة والمعاصرة والتي ضمنها في تصوره الفلسفي الموسوم بنظرية الاعتراف. وقد شكلت هذه النظرية الركيزة والدعامة الأساسية التي انطلقا منها شيد مشروعه الفلسفي الطموح ضمن السياق العريض لمسار تاريخ السرد الفلسفي.

لقد سعى هونيت إلى بلورة تصوره الفلسفي في الاعتراف انطلاقاً من كتابه العمدة **الصراع من أجل الاعتراف** 1992، الذي مثل منعرجاً فلسفياً وسياسياً حاسماً في معالجة واقع الازدراء والقهر الذي انحدرت إليه الإنسانية الغربية المعاصرة وجعلت من الفرد ضحية للاخلالات المرضية التي أصابت المجتمع وأعاقت سبل تطوره.

ومن بمعن نظره جيداً في المنحى الفكري الذي فتحه هونيت لنفسه، يجد أن الأخير يعد من بين أهم المفكرين الذين أخذوا قضية الفرد المعاصر وما يتكبد من إحراجات على محمل الجد، وذلك لما قدمه من حلول لأجل هذا الفرد ضمن أفق إنساني يعج بالعديد من الكتابات التي تناولت هاته المسألة ولكن طرحه تميز عنها من خلال مراهنته على الجوانب النفسية والأخلاقية ليصل فيما بعد إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية لحياة الفرد المعاصر داخل حضارة شهدت عدة انتكاسات.

فالمتمأمل للتصور الفلسفي لهونيت يدرك مدى النضج الفكري العالي له، وذلك لكونه لم يظل حبيس نظرية الاعتراف وإنما سعى إلى توسيع أفق تصوره الاجتماعي والأخلاقي من خلال ربطه خيوط الوصل بين نظرية الاعتراف ومطلبي العدالة والحرية ضمن كتاباته اللاحقة شأن كتابي **الحق في الحرية** 2011 و**الآخر من العدالة** 2010، من خلال زجه بفعل الاعتراف ضمن أفق الدولة الحديثة جاعلاً بذلك من مدلوله يتجاوز البعد التداوتي بين الأفراد من مستواه الإتيقي النفسي ليصبح ضرورة مدنية ملحة ضمن فضاء المؤسسات السياسية تكفله أدوات قانونية.

قبل الكشف عن معالم نضج نظرية الاعتراف لهونيت توجب علينا الإقرار بأن صاحب هذه النظرية لم يهمل الجوانب الاقتصادية للحياة الاجتماعية، حيث عالج العديد من النقاط الحرجة والمربكة للاستقرار الاجتماعي للأفراد ولعل مسألة الرأسمالية كانت في مقدمة اهتماماته الفكرية خاصة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

إن ما يستدعي الاهتمام والحيرة في المنحى الفكري الذي نسجه هونيت في سياق الفلسفة الاجتماعية ضمن تناوله لمسألة الرأسمالية ومخلفاتها الاجتماعية على حياة الأفراد بالمجتمعات الحديثة والمعاصرة هو محاولته تحيين فكرة الاشتراكية من جديد ووضعها على محك النقد والتحليل ضمن كتابه **فكرة الاشتراكية** 2015. فكيف بلور إذن هونيت تصوره حول مسألة الاشتراكية؟ وهل في اختياره العودة إليها يكون الحل الأنجع لمستقبل الإنسانية الذي شوّهه التصور الرأسمالي؟ وماذا يعني هونيت بالمراهنة على إعادة التفكير من جديد في فكرة الاشتراكية؟

1- التصور الرأسمالي في فكر هونيت

معلوم أن هونيت قد قدم مشروعاً نظرياً لإشكال الرأسمالية بالمجتمعات الغربية الحديثة والمعاصرة غير مكتمل المعالم، ولذلك فإن مجموع الدراسات التي ضمنها هذا الإشكال قد كانت بمثابة النتائج المبدئية لانهائية، وهو ما نلاحظه من خلال كتاباته اللاحقة بشأن كتاب **فكرة الاشتراكية** وعلاقته بال طرح الرأسمالي. وفي تقديرنا يعود ذلك لمدى تعقد وعمق المسألة المبحوث فيها وما اتصل بها من قضايا متعددة المعالم.

ونظراً لتعقد المسألة المبحوث فيها، فقد جعل هونيت من أول اهتماماته البحث في مسألة المعايير التي تحدد مدى التقدم والانعقاد الذي رافق هذا النظام الاقتصادي بتلك المجتمعات في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وهو تقدم غير واضح مقارنة بالسابق، لكن ما يبدو واضح المعالم هو صفة المفارقة التي يتسم بها هذا النظام وهي سمته الأساسية، "ومما لاشك فيه أننا لا نقدم مفهوم المفارقة كمفهوم يعارض ذلك التناقض وإنما كتفسير لبنية محددة متناقضة"¹.

حيث شهدت هاته المجتمعات في تلك الفترة ما يعرف سياسياً بالدولة الاجتماعية، والتي من أهم خصائصها صعود مجموعة من الأحزاب والقوى الاجتماعية، وقد تميزت هاته الدولة بضمان قدرات عالية من الرفاهية لمواطنيها هذا بالإضافة إلى تحقيقها لعدة مكاسب أخلاقية واجتماعية متصلة "بالاندماج المعياري الرأسمالي"². كما يحلو لهونيت تسميته.

حيث تجلّى ذلك من خلال مجموعة من المعايير التي ساهمت إلى حد ما في تحقيق الرقي والانعقاد داخل هاته البلدان الغربية التي انتهجته، لذلك اتجه هونيت نحو ربط خيوط الوصل بين تلك المعايير وما ترتب عنها من نتائج متعددة ليرز أهم المفارقات التي أفرزها هذا النظام العصي على الفهم إلى حد ما.

ضمن تشخيصه للواقع القائم بهاته المجتمعات بأهم معاييره أثناء المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، فقد استند إلى دراسات عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز، وقد كانت هذه المعايير على النحو التالي: (أ) "الفردية" كتمثيل ذاتي مهيم، (ب) فكرة المساواة الكونية كشكل من أشكال التنظيم القانوني (ج) وفكرة الأداء كمبدأ قانوني متخصص. وبالإضافة إلى هذه التصاميم نحن نعتبر أيضاً أنه (د) ومع الفكرة الرومنسية للحب ظهر رابط للهروب الطوباوي ليحافظ على رؤية أفراد المجتمع الذين أخذوا في القيود، ليتغلبوا عاطفياً على أدوات الحياة اليومية"³.

ففي تقدير هونيت تبدو هذه المعايير متصلة ببعضها البعض وتشكل في الآن ذاته الأفق الأخلاقي والسياسي للاعتراف المتبادل، لذلك اعتبر أن هذه الفترة التي تمر بها المجتمعات الغربية الرأسمالية هي مرحلة جد مميزة، وذلك لما حملته من تطور وتقدم وضمن هذا المستوى كتب: "ولهذا السبب يبدو لنا ما يبرر أن نعتبر الفترة "الاجتماعية الديمقراطية" مرحلة تطور المجتمعات الرأسمالية التي تميزت بعدد استثنائي من التقدم المعياري؛ ففي المجالات الأربعة المذكورة ثمة إشارة إلى معايير الاعتراف المتبادل"⁴.

يصف هونيت إذن هذا التقدم الذي تمر به تلك المجتمعات منذ ستينات القرن العشرين بـ "القيمة الزائدة للصلاحيّة"⁵، ما يعني أن هذا التقدم قد أفرز جملة من النتائج السلبية يحصيها في أربعة نقاط أساسية، حيث جاءت أولها على تعمق مسألة الفردية التي تحولت إلى مبدأ لتحقيق الذات والتي ارتبطت بمفهوم التصرف الحر في الذات الخاص

بالفيئات الغنية هذا بالإضافة إلى تفاقم سياسات رفع الأجور ووقت الفراغ والتوسع السريع للمثال الرومنسي للحياة وقد كان لكل هذه العوامل دورا فعالا في دفع الجزء الأكبر من السكان إلى تحقيق أصالتهم.

أما النقطة الثانية التي تناولها بالدرس فقد شملت المجال القانوني، حيث تم منع جل أشكال التمييز الثقافية أو الجنسية للأقليات هذا بالإضافة إلى تثبيت الحقوق الاجتماعية وحماية الحريات والتي أدت بدورها إلى تأسيس عدة مجالات قانونية كقانون العمل والقانون الجنائي وقانون الأسرة. كما تم تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لجل الأفراد هذا بالإضافة إلى تعميم مبدأ المساواة أمام القانون والتي شملت الأجانب والأقليات الثقافية، وبالمحصلة فقد تحقق الاستقلال القانوني لجل أفراد المجتمع وبأكثر حماية عن باقي الحقب الرأسمالية السابقة لهذه الحقبة.

وفي نقطة ثالثة لهذا التقدم يضيف هونيت المبدأ الأدائي الحديث وقد تمثل التقدم المعياري ضمنه من خلال بروز الحركات النسوية في تحدي لمبدأ العلاقات القائم على الوجود الذكوري، هذا بالإضافة إلى تحقيق التقدم في مجال تربية الأطفال والأعمال المنزلية. وفي نقطة أخيرة شملت العلاقات الحميمة والتي تم تحريرها من السيطرة الخارجية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وباتت بالتالي هذه العلاقات تتشكل وفقا للمشاعر ولم تعد تتشكل من أجل حماية الحياة أو الجيل القادم.

وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي شهدته المجتمعات الغربية في فترة الستينات سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يدوم طويلا أمام ظهور ما اصطلح عليه هونيت بالثورة الليبرالية الجديدة والتي تبلورت أهم معالمها في فترة الثمانينات من القرن العشرين، وقد راهنت على إنجاح الجانب الاقتصادي وأهملت الجانب الاجتماعي.

ويشير هونيت إلى أن هذه الفترة من الرأسمالية وعلى الرغم مما حققته من نجاح وتقدم إلا أنها تحمل في طياتها عدة مفارقات، وبذلك يقول: "وبهذا، يجب أن نفهم حقيقة غريبة مفادها أن الكثير من التقدم المعياري في الحقب الماضية قد تحول إلى ضده، إلى ثقافة التفكك والوصاية، وأصبحت آليات الاندماج الاجتماعي تحت ضغط الهيمنة الرأسمالية النيوليبرالية"⁶.

يشخص هونيت الواقع الاجتماعي للأفراد داخل المجتمع المعاصر من خلال ما آل إليه من "أمراض" و"معاناة" اجتماعية باتت تعيشها الأفراد داخل هذه المجتمعات، وهو ما يتضح بصورة جلية حين يتم تغليب المصالح والعلاقات الاقتصادية على العلاقات الإنسانية للأفراد، ولعل هذا ما شغل فيلسوف الاعتراف كثيرا وهو ما يتجلى لنا من خلال تحليله للواقع الرأسمالي النيوليبرالي الجديد.

ومعلوم أن هذا النظام العالمي الجديد الذي ارتكزت معالمه منذ فترة الحداثة قد اعتمد على عقلانية متناقضة ارتسمت لنا بشاعته من خلال زعمه توفير رغد العيش للأفراد عبر توفيره لمواطن الشغل والمنتجات المتعددة إلا أنه يضمّر في طياته المخفية البؤس والجشع الذي ساد المجتمعات اليوم وشرده معه العلاقات الإنسانية النبيلة. بل وزج بها نحو العديد من الإحراجات التي جعلت الفرد المعاصر يعاني مضامه الحارقة.

ففي تقديمه لكتابه مجتمع الاحتقار، نحو نظرية نقدية جديدة، نلمس الإحراج الذي باتت تعاني منه المجتمعات المعاصرة ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الموسوم بالرأسمالية. وهنا نجد هونيت يتساءل: "لماذا لم تعد إمكانية

الاعتراف العقلاني تلعب بشكل سليم داخل المجتمعات الرأسمالية الغربية الراهنة⁷. وهو ما يعني أن النظام الرأسمالي قد أفضى بالمجتمعات المعاصرة إلى مسار اجتماعي مفارق حاملا في طياته كلياوية وجشع المجال الاقتصادي. يروم هونيت عبر نقده لهذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد بناء رؤية نقدية للواقع المعاصر لهذا النظام الذي ساهم في ظهور العديد من الباثولوجيات الاجتماعية التي انتابت الفرد المعاصر وأثرت على مسار حياته بالسلب، ولعل ذلك ما جعل من "الأفراد بدل أن يتواصلوا ويعترفوا ببعضهم البعض باتوا يتعرفون على بعضهم كمواضيع تخدم مصالحهم الخاصة"⁸.

تكمن إذن جدية الفلسفة الهونيتية في إبراز مدى هيمنة النزعة الفردية على الحياة العامة للأفراد، ولعل ذلك هو ما يدفعهم إلى التفكير في ذواتهم على أساس أنهم مواد قابلة للبيع فحسب لا على أساس أنهم حاملون لقيمة إنسانية. وهذا ما عبر عنه هونيت " بالمنطق الفاضح للرأسمالية الذي كان من المفترض أن يمنع"⁹. ومن هذا المنظور نجد هونيت يصف الرأسمالية بالمتوحشة معتبرا أنها غيّبت عن الفرد المعاصر ذاته بل وزجت به في اتجاه المجهول. على هذا الأساس يعمل هونيت على مزيد تعرية وفضح هذا النظام البشع لا فقط من جهة ما ينتجه من علاقات جديدة قائمة على التوحد والهجنة، بل أيضا من جهة المساوئ التي شوّهت بها الوجود الإنساني وغيّبت عنه القيم النبيلة. وبذلك يأخذ على عاتقه التفكير الفعلي في ضرورة التحرر من هذا النظام المتوحش.

تبدو إذن أزمة النظام الرأسمالي النيوليبرالي الجديد داخل المجتمعات الغربية المعاصرة التي قام ابن الجيل الثالث بتشخيصها كارثية، إذ يكشف لنا عن الإيديولوجيا الفاضحة لمنطق الهيمنة البشعة الذي تجسده هذه المنظومة الاقتصادية وما ترتب عنها من تدهور على جميع مستويات الحياة الإنسانية للأفراد التي حولتها إلى عالم مادي قوامه الاغتراب والتشويؤ.

لذلك يرى أن الرأسمالية ساهمت في نشر مشاعر القهر والدونية التي جعلت الفرد المعاصر ينحدر نحو المجهول واللامعنى، لذلك يعتبر أن هذا النظام بشع ومتوحش باعتباره زج بالفرد المعاصر ضمن أفق عيش مغلق يسوده التقوقع على الذات واللامبالاة في العلاقات المابين ذاتية للأفراد. كما أكد على أن هذا النظام قد شوها مسار الاعتراف الإيجابي بين الذات والذي يعد من الشروط الضرورية لبناء الذات، هذا بالإضافة إلى ظاهرة الهيمنة البشعة على الذات المستقلة والتي لم يعد بإمكانها ضمن الواقع الرأسمالي تحقيق ذاتها بذاتها.

ندرك هنا أن هذه الأزمة هي التي خصها هونيت بالتشخيص والوصف الظاهراتي منطلقا في ذلك من الواقع المعيش للأفراد. وبذلك يرى أن التشوهات التي طرأت على حياة الفرد المعاصر قد جعلت منه عاجزا عن تحقيق ذاته باعتبار " أن أولويات المواضيع التي بحثت فيها الفلسفة الاجتماعية هي تحليل وتعريف مسارات المجتمع التي تبدو في شكل تطورات غير تامة تظهر على شكل باثولوجيات اجتماعية"¹⁰.

ما لا يجب أن يغيب عن بالنا، أن هونيت لم يكتفي بنقد مفارقات هذا النظام، وغنما عمد إلى تشخيص بعض الباثولوجيات المترتبة عنه شأن التشويؤ والذي هومن أهم أمراض العقل الاجتماعياتي سادت المجتمعات الغربية المعاصرة هذا بالإضافة إلى كونه يمثل تشوها للاعتراف وسلبا له في آن. ويعني لدى هونيت " علاقة بين أشخاص تتخذ سمة الشيء"¹¹. وقد كان جورج لوكاتش أول من نبهنا إليهم ضمن كتابه التاريخ والوعي الطبقي " إن جوهر

البنية التجارية غالبا ما دلت عليه؛ أنه يرتكز على واقع أن رباطا، أو صلة بين الأشخاص يأخذ طابع شيء¹². هذا ويرمز المفهوم إلى مسار معرفي عبره يدرك الكائن المفكر الحر أنه صار شبيها بالأشياء أي أن هذا الكائن المفكر قد انتزعت منه إنسانيته وصار بمثابة شبيها بالأشياء.

نخلص إلى القول هنا، بأن المجتمعات الحديثة التي اتبعت النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على الهيمنة اللامشروعة والاستغلال الفاحش من طرف الطبقة الرأسمالية المالكة لقوى الإنتاج والمال للعمال البسطاء أو المهمشين كما يسميهم ماركس. وهو ما ترتب عنها العديد من الاحراجات الاجتماعية لأفرادها الذين ازدادت معاناتهم بسبب الاستغلال والنظرة الدونية لهم من طرف أصحاب النفوذ والجاه، لذلك نجد هونيت يفكر من جديد في كيفية رمية هذا لإحراج العويص الذي ألم بتلك المجتمعات. فعلى ما يراهن هونيت لأجل تخطى هذا المأزق الذي ترتب عن هذا النظام الاقتصادي المتوحش؟ وهل من بديل اقتصادي آخر يكون بمثابة التغيير الحاسم نحو الأفضل؟ وإلى ما صوب هونيت أفكاره بشأن تخطى هذا الواقع الاجتماعي المترتب عن النظام الرأسمالي؟

2- نحو إحياء فكرة الرأسمالية من جديد مع هونيت

بلغة فيها كثير من التفاضل يصوب هونيت تصوره الفلسفي نحو التفكير مجددا في إشكال المفارقة الاقتصادية الذي ترتب عن النظام الرأسمالي وتأثيرها الاجتماعي العميق على المجتمعات الغربية الحديثة، لذلك سعى إلى البحث عن عالم أفضل من خلال الغوص في تاريخ هاته المجتمعات، معتبرا أنه منذ الثورة الفرنسية اقتضى الواقع الراهن لتلك المجتمعات بحيفياته السوسيو اقتصادية تصور واقع اجتماعي يتجاوز النظام الرأسمالي لأجل بلوغ عالم أفضل ولا يكون ذلك ممكنا في تقديره إلا في إعادة إحياء مفهوم الاشتراكية من جديد.

ففي تقدير هونيت ترتب هذا النظام عن مجموع المطالب التي رافقت الثورة الفرنسية شأن الحرية والأخوة والمساواة لأجل نشر قيم المساواة والعدل بين الأفراد، والتي كتب في شأنها ما يلي " إن فكرة الاشتراكية هي ثمرة فكرية للتصنيع الرأسمالي: ولدت مع ظهور جملة من مطالب الحرية والمساواة والأخوة في أعقاب الثورة الفرنسية التي ظلت حملتها حبرا على ورق بالنسبة لأجزاء كبيرة من السكان. ولذلك كانوا بعيدين جدًّا عن تحقيق إشباعهم الاجتماعي"¹³. لقد رام هونيت في كتابه فكرة الاشتراكية ومن خلال إتكائه على التاريخ الفكري أن يضح فكرة قديمة بروح جديدة مفادها أن فكرة الاشتراكية تعد ثمرة فكرية للتصنيع الرأسمالي، وذلك لأجل إغناء مجموع التصورات الفلسفية التي اهتمت بالفلسفة الاجتماعية ومدى تأثير الأنظمة الاقتصادية في العلاقات التداوتية ما بين الأفراد بالمجتمعات الغربية الحديثة والمعاصرة.

يبدو أن هونيت قد سعى ضمن كتابه فكرة الاشتراكية إلى التفكير في كيفية إعادة الاعتبار وفق تصور جديد لمسألة الاشتراكية باعتبارها تمثل من جهة ثمرة فكرية للنظام الرأسمالي أي أنها التي مهدت الدرب لبروز فكرة الرأسمالية منذ عقود، ومن جهة أخرى وفي تقديرنا تبدو الأهم فقد راهن على اعتبارها المخرج الضروري لتجاوز خلفيات النظام الرأسمالي المفارق، ويتجلى ذلك أساسا من خلال تتبعه لأصولها الفكرية، والتاريخية التي أدت إلى ظهورها، وخاصة في علاقتها بالثورة الفرنسية من جهة والثورة الصناعية من الجهة الأخرى لذلك ربطها بمجموع المطالبات الاجتماعية

ف "إلى هذا الحد ، تقوم الاشتراكية منذ البداية على خلق شكل من أشكال الحياة المجتمعية ، وليس مجرد إنشاء نظام توزيع أكثر عدلاً"¹⁴.

يروم هونيت ضمن هذا العمل إذن، إعادة الاعتبار لمسألة الاشتراكية التي بدأت تتقلص من العالم باعتبار أن خارطة الدول الاشتراكية والأفراد المناصرين لها يتقلصون بشكلٍ مستمر أمام اتساع رقعة النظام الرأسمالي الذي ضرب مفاصل العالم.

فهذا العمل يمثل بنظره لحظة تصحيحية واعتبارية لهذه الفكرة، وما اتصل بها من تاريخ شائك ومعقد وذلك من خلال تطرقه لجملة من المسائل الراهنة التي حاول تأصيلها من خلال عودته لمؤسسي الاشتراكية الأوائل. وذلك لأجل تقديم صورة مغايرة لفكرة الاشتراكية تجعلها تتجاوز كل ما لحق بها من انحرافات بدءاً بالجذور اللاتينية للمفهوم "خلص جميع الاشتراكيين الأوائل ، من لويس بلان إلى برودون وماركس ، إلى أن التناقض المكتشف وبالتالي عدم المساواة الراسخ لا يمكن القضاء عليه إلا عندما يتم تنظيم المجتمع على نموذج مثل هذا، يتألف من أفراد تكمل أنماط نشاطهم بعضها البعض بكل حرية: مع التعارض التام بين الحرية والأخوة ، هذا وتختفي أيضاً المعارضة بين الأغنياء والفقراء ، لأن كل فرد من أفراد المجتمع سيرى في الآخر شريك التفاعل الذي يجب عليه ، إن لم يكن يوجد ما يكفل حريته الخاصة ، جرعة من التعاطف والتضامن"¹⁵.

لأجل تأصيل فكرة الاشتراكية تاريخياً عاين هونيت الفترة التي تلت الثورة الفرنسية وما نادته من قيم الحرية، المساواة، والأخوة، لذلك كانت بين المطالبات الأخلاقية المطالبة بنظام اجتماعي يشمل الجميع، يستطيع عبره تطوير المجتمع، ومن ذلك برز مفهوم الاشتراكية على إثر الثورة الفرنسية باعتبار أن النظام الاجتماعي ما بعد الثورة يقود للغضب وذلك نتيجة لتزايد الأسواق الرأسمالية التي حرمت الأفراد من الحصول على حقوقهم الأساسية والتي لأجلها قامت الثورة. فالرأسمالية أفضت إلى العديد من الأوضاع المزرية لدى العمال في تلك الفترة من قبل أصحاب العمل. يراهن هونيت إذن، على أهمية النظام الإشتراكي باعتباره يساهم في خلق نظام حياة مشتركة بين الأفراد قوامه الحرية الاجتماعية، لذلك سعى ضمن كتابه المذكور آنفاً الى اعتباراً أن مستقبل المجتمعات التي ستعتمد على هذا النظام ستقوم على مفهوم التضامن، وذلك لاعتبار أن كل شخص سيكمل الآخر، حيث تكون المساواة هي الفيصل بين الجميع، "تتجذر الفكرة الأولى للاشتراكية في الاقتناع بأنه يجب أن يكون من الممكن في المستقبل تنظيم مجتمعات بأكملها على نموذج مثل هذه المجتمعات التضامنية"¹⁶.

إن ما يسترعى الإنتباه في مراهنه هونيت على النظام الاشتراكي بدلا من الرأسمالي، هو قيامه على أفكار المساواة والأخوة والحرية وهي قيم متأصلة في المجتمعات الغربية منذ الثورة الفرنسية التي كانت من بين شعاراتها الأساسية. ففي تقديره فإن هاته القيم بمسئطع التصور الاشتراكي زرعها في المجتمعات لذلك نجده يراهن من جديد على إحيائها وتفعيلها على أرض الواقع الفعلي للأفراد لأجل تجاوز واقع القهر والنكر الذي زرعه النظام الرأسمالي ما بين الأفراد. تكتسي إذن فكرة الاشتراكية بحسب تصور ممثل الجيل الثالث تجسيد الديمقراطية الاجتماعية وما تحمله في طياتها من حرية اجتماعية التي تسعى إليها الحركات الاجتماعية عبر العالم، فوجود مجتمع اشتراكي يتطلب تضامن الجميع فيما بينهم بعيداً عن المصالح الشخصية الضيقة، وهو ما نجده متجسداً على وجه الخصوص في الحركات الاجتماعية التي

تطالب بالحقوق الجماعية لجميع أفراد المجتمع وفقاً لرغبتهم في الدفاع عن الحقوق الجماعية، لا الفئوية، وقد دفع هذا الأمر هاته الحركات إلتبني الكثير من قضايا العمال وما اتصل وحقوقهم المختلفة.

ولأجل البرهنة على ضرورة تجديد فكرة الاشتراكية فقد عاد هونيت إلى التصور الماركسي الذي راهن على أهمية الرؤية الاشتراكية لأنه في اعتقاده يكون التقدم البشري مرتّحاً بزيادة قدرة الإنسان في السيطرة على الطبيعة، وهذه الرؤية من الممكن أن تساهم في حل تناقضات الرأسمالية، وجعل الرؤية الاشتراكية تكون حتمية تاريخية ممكنة التحقق مستقبلاً باعتبار أن الاشتراكيين الأوائل ومن بينهم ماركس الشاب راهنوا على أهمية النظام الاشتراكي وذلك لما وجدوه من تناقض وحشي رافق عملية تحقيق مبادئ إضفاء الشرعية على النظام الرأسمالي الليبرالي الجديد بما تضمن من سلبيات.

سعى هونيت إلى ضرورة تجديد فكرة الاشتراكية بالمجتمعات المعاصرة وذلك من خلال عودته إلى مجموعة من الفلاسفة شأن ماركس الذي راهن على تقدم الرؤية الاشتراكية الذي اعتبر أن التقدم البشري مرتّحاً بزيادة قدرة الإنسان في السيطرة على الطبيعة، وهي رؤية من الممكن أن تساهم في حل تناقضات الرأسمالية وما ترتب عنها من إشكالات متعددة، لذلك راهن على اعتبار الاشتراكية حتمية تاريخية من الممكن أن تتحقق مستقبلاً إذا ما تمت العودة إليها من جديد كنظام اقتصادي ينقض للإنسانية الراهنة.

هكذا إذن يقدم هونيت مراجعة تاريخية للتجربة الاشتراكية، حيث يتساءل عن الجهود المبذولة وتحديدًا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تهدف لإعادة إحياء الاشتراكية مع هارماس خصوصاً بعد سقوط جدار برلين، وقبل ذلك مع كورنيلوس كاستورياديس، وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية، وتلك التحركات الكثيرة التي ركزت على وضع مفهوم العدالة الاجتماعية ضمن الأطروحات الاشتراكية، حيث أن هذا الإحياء من الضروري أن يتم مع الأعمال ما بعد الماركسية، أي تلك التي تأخذ بالحسبان الأبعاد غير الاقتصادية في مسار الحياة البشرية.

في محاولته الجادة في إعادة إحياء الاشتراكية، يبحث هونيت في الفصل الرابع من كتابه المذكور آنفاً علاقة الاشتراكية بالديمقراطية، و لذلك نجده في كل مرة يعود للمؤسسين الأوائل للاشتراكية، وذلك من أجل مناقشة تاريخها وكيف وقع تشويهها من خلال اعتبارها قاصرة على التأقلم مع الحرية الاجتماعية التي تنشدها مختلف المجتمعات البشرية.

ففي محاولته إيضاح فكرة الحرية الاجتماعية وعلاقتها بالنظام الاشتراكي، يعود هونيت من جديد لماركس الشاب وذلك لأجل البرهنة على حدة التناقضات التي أرساها النظام الاجتماعي لليبرالية الجديدة، مع مفهوم الحرية الذي فسح الأفق لانتشار ظاهرة الفردانية بشكلٍ واسع بالمجتمعات التي اتبعت هذا النظام.

فمفهوم الحرية الاجتماعية، هو مفهوم يحمل في ثناياه الآليات المناسبة لكي تتوفر الحرية للجميع بشكلٍ متساو، لذلك لم يقف هونيت في بحثه عنها لدى ماركس الشاب فقط، بل بحثها لدى كل من لويس بلانك وبرودون قبل ذلك، الذين أعادوا النظر في اللامساواة، باعتبارهم راهنوا جميعاً إلى التقليل من حدة التعارض بين الحرية والأخوة، وتجسير الهوة بين الأغنياء والفقراء لجميع أفراد المجتمع، بوصفهم شركاء في التفاعل التداوتي مما يكفل توسع ظاهرة التضامن فيما بينهم.

وتتوقف رقعة التضامن بحسب هونيت عند تفاعل أفراد المجتمع فيما بينهم من خلال استحضار جل الحريات الاجتماعية التي يتحوزونها فيما بينهم "يمكنني أخيراً أن أخلص إلى إعطاء الاشتراكية صورة أفضل من استحضار تفاعل حر لجميع الحريات الاجتماعية في الاختلاف في وظائف كل منها. فقط عندما يكون كل فرد من أفراد المجتمع قادراً على تلبية الاحتياجات التي يشاركها مع بعضهم البعض من حيث العلاقة الحميمة الجسدية والعاطفية، والاستقلال الاقتصادي وتقرير المصير السياسي، بحيث يمكنهم في هذه الأثناء الاعتماد على تعاطفهم ومساعدتهم، عندها فقط يصبح مجتمعنا اجتماعياً بالمعنى الكامل للمصطلح"¹⁷.

يراهن هونيت إذن على ضرورة إعادة الاعتبار لفكرة الاشتراكية كنظام اقتصادي أساسه المساواة والتضامن ما بين أفراد المجتمع الواحد كي تعود من جديد، حيث يتم نشر قيم التآزر والتعاون ما بين أفراد المجتمع باعتبار أن طغيان النظام الرأسمالي المتزايد والذي شمل جميع جوانب الحياة تقريباً بما فيه من روابط اجتماعية، ومؤسسات سياسية، وعلاقات دولية، قد جعل الحياة تخضع لمنطق السوق وما ترتب عنها من تشويه للعلاقات الاجتماعية.

يبحث إذن هونيت عن سبل تجعل من إعادة الاعتبار لفكرة الاشتراكية بالمجتمعات الراهنة ممكنة، وذلك لاعتبارها تحمل في ثناياها جملة من الخيارات الهامة في ظل ازدياد اللامساواة بين أفراد المجتمع الذي كرسه المنظومة الرأسمالية. **خاتمة:** ساهم النظام الرأسمالي بحسب أكسل هونيت في تشويه الحياة الاجتماعية بالمجتمعات الغربية مما أفضى إلى بروز جملة من الأمراض الاجتماعية والمتمثلة أساساً في تفريد للعلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد وتجريد الإنسان من إنسانيته، هذا بالإضافة إلى ما ترتب عنه من قلق كبير داخل المجتمعات المعاصرة جراء اتجاهها أساساً نحو التسليع و تدمير العلاقات الخاصة هذا فضلاً على انتشار ظاهرة اللامساواة ما بين أفراد المجتمع الواحد، لذلك تبقى بنظره الاشتراكية الى حدٍ ما خياراً يجب الانتصار له، لأجل تحقيق التوازن بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وهذا ما دفعه إلى المطالبة بضرورة إجراء مراجعة تاريخية للتجربة الاشتراكية.

راهن هونيت على ضرورة تجديد فكرة الاشتراكية بالمجتمعات المعاصرة وذلك من خلال عودته إلى مجموعة من الفلاسفة شأن ماركس الذي قدم الرؤية الاشتراكية من خلال اعتباره أن التقدم البشري مرتحن بزيادة قدرة الإنسان في السيطرة على الطبيعة، وهي رؤية من الممكن أن تساهم في حل تناقضات الرأسمالية وما ترتب عنها من إشكالات متعددة، لذلك راهن على اعتبار الاشتراكية حتمية تاريخية من الممكن أن تتحقق مستقبلاً إذا ما تمت العودة إليها من جديد كنظام اقتصادي منقوص للإنسانية الراهنة.

تبدو إذن رؤية هونيت في المطالبة بإعادة الاعتبار لفكرة الاشتراكية كنظام اقتصادي كافل للمساواة والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد باعتباره يخلق المساواة والأخوة والتضامن ما بين أفراد المجتمع الواحد لأن كل فرد يكمل الآخر ضمن هذا النظام، فكرة واعدة حتمتها جملة من الوقائع العالمية والكوكبية جراء عالمية النظام الرأسمالي الليبرالي وما حمله من بشاعة اقتصادية واجتماعية أفضت إلى تفشي جملة من الباثولوجيات الاجتماعية بالمجتمعات الحديثة والمعاصرة.

قائمة المراجع:

Honneth Axel, *La société du mépris : vers une nouvelle théorie critique*, Trad. Olivier Voirol, Pierre Rusch et Alexandre Dupeyrix, Paris, La Découverte, 2006.

Honneth Axel, *L'Idée du Socialisme*, Trad. Pierre Rusch, Paris, Gallimard, 2017.

Honneth Axel, *La Lutte pour la reconnaissance*, trad. Pierre rusch, Paris, Cerf, 2000.

¹ -Honneth Axel, *La reification : Petit traité de théorie critique*, trad. Stéphane Haber, Gallimard, 2007.

جورج لوكاتش، التاريخ والوعي الطبقي، ترجمة حنا الشاعر، دار الأندلس، بيروت، 19

¹-Honneth Axel, *La société du mépris : vers une nouvelle théorie critique*, Trad. Olivier Voirol, Pierre Rusch et Alexandre Dupeyrix, Paris, La Découverte, 2006, p. 286.

²- Honneth Axel, *La société du mépris : vers une nouvelle théorie critique*, Op.cit, p. 277.

³-Honneth Axel, *La société du mépris : vers une nouvelle théorie critique*, Op.cit, p. 277.

⁴- Honneth Axel, *La société du mépris : vers une nouvelle théorie critique*, Trad. Olivier Voirol, Pierre Rusch et Alexandre Dupeyrix, Paris, La Découverte, 2006, p.279.

⁵- Honneth Axel, *La société du mépris : vers une nouvelle théorie critique*, Trad. Olivier Voirol, Pierre Rusch et Alexandre Dupeyrix, Paris, La Découverte, 2006, p.280.

⁶- Honneth Axel, *La société du mépris : vers une nouvelle théorie critique*, Op.cit, p. 276.

⁷-Honneth Axel, *La société du mépris : vers une nouvelle théorie critique*, Trad. Olivier Voirol, Pierre Rusch et Alexandre Dupeyrix, Paris, La Découverte, 2006, p. 37.

⁸- Honneth Axel, *La société du mépris : vers une nouvelle théorie critique*, Trad. Olivier Voirol, Pierre Rusch et Alexandre Dupeyrix, Paris, La Découverte, 2006, p. 125 .

⁹ - Honneth Axel, *La société du mépris : vers une nouvelle théorie critique*, Trad. Olivier Voirol, Pierre Rusch et Alexandre Dupeyrix, Paris, La Découverte, 2006, p. 288.

¹⁰-Honneth Axel, *La Lutte pour la reconnaissance*, trad. Pierre rusch, Paris, Cerf, 2000, p.40.

¹¹ -Honneth Axel, *La reification : Petit traité de théorie critique*, trad. Stéphane Haber, Gallimard, 2007, p.21.

¹² - جورج لوكاتش، التاريخ والوعي الطبقي، ترجمة حنا الشاعر، دار الأندلس، بيروت، 1982، ص.80.

¹³--Honneth Axel, *L'Idée du Socialisme*, Trad. Pierre Rusch, Paris, Gallimard, 2017, p.2 3.

¹⁴--Honneth Axel, *L'Idée du Socialisme*, Trad. Pierre Rusch, Paris, Gallimard, 2017, p.48.

¹⁵--Honneth Axel, *L'Idée du Socialisme*, Trad. Pierre Rusch, Paris, Gallimard, 2017, p.105.

¹⁶--Honneth Axel, *L'Idée du Socialisme*, Trad. Pierre Rusch, Paris, Gallimard, 2017, p.44.

¹⁷--Honneth Axel, *L'Idée du Socialisme*, Trad. Pierre Rusch, Paris, Gallimard, 2017, p.140.